Document: EB 2016/119/R.6
Agenda: 6
Date: 23 November 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ashwani K. Muthoo
مدير شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

Kristofer Hamel
كبير أخصائيي المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب
رقم الهاتف: 2581 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.hamel@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة عشرة بعد المائة
روما، 14–15 ديسمبر/كانون الأول 2016

للاستعراض

أولا – السياق 1
ثانيا– نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي 4
ثالثا– تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي 13
رابعا– الخاتمة 16

الملاحق

الملحق الأول– قائمة إشارية لأنشطة الصندوق في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي 18
الملحق الثاني– الدروس المستفادة خلال فترتي التجديد الثامن والتاسع لموارد الصندوق 22
الملحق الثالث– توصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق 25

نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

أولا – السياق

1- **الخلفية**. أصبحت البلدان النامية على جميع مستويات الدخل تهتم بشكل متزايد بالتعلم من التجارب الإنمائية والموارد (أي التكنولوجيات والدراية والسياسات) الخاصة بأقرانهم والاستناد إليها. ومع توسع قدراتها التقنية وتطور تقدمها المالي، ويتزايد الطلب على تبادل الخبرات العملية، تلتمس البلدان النامية وسائل أفضل ويمكن التنبؤ بها بشكل أكبر للتواصل وتوسيع نطاق أنشطتها المتعلقة بتقاسم المعرفة والموارد.

2- وفي الوقت نفسه، لا تجد بلدان جنوب الكرة الأرضية (أي البلدان النامية، التي تقع أساسا في نصف الكرة الجنوبي[1]) نفسها في مراحل مختلفة من التطور فحسب، ولكن لديها أيضا قدرات وطموحات مختلفة. وبالتالي فإنها تحتاج إلى نُهج مختلفة لتلقي وتبادل المعرفة. وفي السنوات الأخيرة، زادت نُهج التنمية القائمة على المصالح المشتركة – التي تسمى في كثير من الأحيان "التعاون بين بلدان الجنوب" – وأصبحت مكونا من العلاقات الدولية وسياسات التنمية لعدد كبير من الدول، استكمالا لنموذج "التعاون بين الشمال والجنوب."

3- واستجابة لهذه التطورات، أنشأت الجهات المانحة والمنظمات الدولية وغيرها آليات لمساعدة "تثليث" هذا التعاون، أو القيام بدو الوسيط فيه. ولم يكن الصندوق استثناء من هذا الاتجاه. فمن خلال أنشطة التمويل بالإقراض والمنح، نشرت المشروعات التي يمولها الصندوق والشركاء القطريين أساليب تقليدية لتقديم التعاون التقني القائم على المعرفة – تبادل المعرفة والتكنولوجيا والدراية بين الأقران لتحسين الإنتاجية الزراعية – لتوسيع إمكانية الحصول على معلومات السوق، وتعزيز السياسات وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية المحلية، وفي بعض الحالات إتاحة فرص استثمار جديدة. وفي الفترة 2009–2014، قام الصندوق بتصميم و/أو تمويل و/أو تيسير ما يقرب من 150 من مثل هذه الأنشطة (يعرض الذيل الأول قائمة من أنشطة الصندوق المختارة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي).

4- وكانت هذه الأنشطة حجر الأساس لنهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأكثر من 20 عاما، كما يرد في مجموعة من الوثائق على المستويات المؤسسية والإقليمية وعلى مستوى المشروعات والمنح. كما أن تبادل المعرفة حول أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تدخلات الصندوق من خلال مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالغ الأهمية لتوسيع النطاق. وحتى الآن، سمح هذا النهج المدفوع بالطلب، والذي تقوده المناطق ويتمحور حول المعرفة لكل شعبة إقليمية في الصندوق بتصميم أنشطتها الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنفيذها وتنسيقها وفقا لاحتياجات العميل، حيث عملت بمثابة أساس نهج الصندوق المرن والمتنوع واللامركزي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما ورد في أحدث وثيقة للصندوق حول هذا الموضوع والمعنونة التعاون بين بلدان الجنوب في نموذج أعمال الصندوق (2011).[2]

[1] تعريف مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعبارة "جنوب الكرة الأرضية":
http://ssc.undp.org/content/dam/ssc/documents/exhibition_triangular/SSCExPoster1.pdf.

[2] https://www.ifad.org/documents/10180/5daaf5d9-1908-420f-a4bc-6d627e99e9a9

5- **اهتمام شركاء التنمية الآخرين بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** تغير المشهد العالمي حسبما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السنوات الأخيرة. فقد استمرت الزيادة في أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتدفق الأموال بشأنها، وقام العديد من الشركاء في التنمية بتجربة أساليب جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة هامة لتحقيق أهداف خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

6- ويشمل هذا زيادة الاهتمام من جانب مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك قرار الجمعية العامة بأن يكون يوم 12 سبتمبر/أيلول من كل عام هو يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى الصعيد العالمي، يقود مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الجهود الرامية إلى تعزيز وإبراز أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، حيث يعقد الأحداث، ويجمع البيانات، وينشر دراسات الحالة وينفذ أنشطة أخرى. كما زودت مجموعة البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية أنشطتها في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومع ذلك، فإن عمل هذه المنظمات وغيرها من المنظمات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لا يركز على القطاع الريفي.

7- وقد كثفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي جهودهما المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى سبيل المثال، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتعبئة موارد مخصصة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأنشأت شعبة معنية بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تركز بشكل كبير على تقديم المساعدة التقنية. وأنشأ برنامج الأغذية العالمي مراكز التميز لمكافحة الجوع، في الصين والبرازيل، حيث كان التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من المسائل الأساسية لأنشطتها.

8- وفي هذا المشهد الواسع من الجهات الفاعلة – وبالشراكة والتنسيق معها – أمام الصندوق فرصة فريدة لتركيز أنشطته المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المجال الأساسي لولايته المتمثلة في النهوض بالتحول الريفي المستدام والشامل من خلال الاستثمار في التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. وفي الواقع، هناك فجوة في هذا المجال – وهي فجوة يمكن أن يسدها الصندوق من خلال اعتماد نُهج متباينة، ونشر أدوات مناسبة خاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفقا للسياق القطري، نظرا للميزة النسبية التي يتمتع بها الصندوق وما يقرب من 40 عاما من الخبرة في العمل الخاص بزراعة الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية النائية من البلدان النامية.

9- **الاهتمام بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025 وتجديدات موارد الصندوق.** يوفر الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، الذي اعتُمد في مطلع عام 2016، التوجيه العام لأنشطة الصندوق. ويشير إلى أن الصندوق "يخطط لتعزيز ميزته النسبية وتوسيع عمله في هذا المجال [التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي] لجهة التعاون المستند إلى المعرفة والترويج للاستثمار في آن معا حيث ينظر الصندوق إلى الأمر كجزء لا يتجزأ من نموذج أعماله ومن عملية البرمجة القطرية التي يقوم بها."

10- وبالمثل، خصصت هيئة مشاورات تجديد الموارد وقتا واهتماما بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ففي سياق التجديد التاسع لموارد الصندوق، تقرر أن "ينشئ الصندوق وظيفة تنسيق مؤسسي مزودة بالموارد

اللازمة تضمن أن يتابع بصورة استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأن يدخل هذا التعاون في البرامج القطرية على نطاق واسع، وأن يستند إلى قاعدة من الأدلة القوية". وتقرر أيضا "أن يضع حوافز للموظفين للعمل بصورة استباقية على متابعة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والترويج له". وفي تقرير هيئة مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق، تقرر من بين أمور أخرى، أن يعزز الصندوق رصد أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأن يضمن أن "تشتمل 50 في المائة من [...] برامج الفرص الاستراتيجية القطرية [...] على نهج إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي".

11- وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في التجديد العاشر لموارد الصندوق، ولأول مرة، قدمت دولة عضو في الصندوق (الصين) مساهمة تكميلية غير مقيدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي. ويعد هذا مثالا واحدا على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كمكون من نموذج تشغيل الصندوق، يقدم مسارات جديدة لتعبئة الموارد وتخطيط انخراط الصندوق مع العملاء في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

12- **تقرير التقييم التجميعي عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** في عام 2016، أكمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييما تجميعيا عن الأنشطة غير الإقراضية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب.[3] وقدم تقرير التقييم التجميعي رؤى وتوصيات في الوقت المناسب ومفيدة لمواصلة توضيح نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. (يعرض الذيل الثالث ملخصا للطريقة التي دمجت بها الإدارة التوصيات الصادرة عن تقرير التقييم التجميعي في جهودها المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي).

13- **تطور أولويات الصندوق ونموذج تشغيله.** في الوقت نفسه، ومن أجل تحقيق غايته الشاملة وأهدافه الاستراتيجية بموجب الإطار الاستراتيجي، تطورت أولويات الصندوق ونموذج تشغيله، بهدف تحقيق ولايته بمزيد من الفعالية والكفاءة. ويولي الصندوق، على سبيل المثال، المزيد من الاهتمام باتخاذ نُهج متباينة في تعزيز التحول الريفي في السياقات القطرية المختلفة (مثل البلدان متوسطة الدخل، والأوضاع الهشة، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان منخفضة الدخل). وقام الصندوق بتحديث نهجه في الانخراط مع البلدان متوسطة الدخل[4] ووضع استراتيجية للعمل في الأوضاع الهشة. ويقوم الصندوق بتحسين نظامه لتخصيص الموارد على أساس الأداء وتعميق اللامركزية التنظيمية لضمان أداء أفضل لبرامجه القطرية.

14- ومن نفس المنطلق، يواصل الصندوق توضيح وتطوير نهجه إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي – وهو مكون أساسي من نموذج تشغيله. وتعزز الاستراتيجيات والنُهج والعمليات المذكورة أعلاه – بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي – بعضها البعض وتعتبر بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق. وستوضح أوجه التآزر والترابط فيما بينها في وثيقة شاملة يجري إعدادها لتعرضها الإدارة على المجلس للنظر فيها في أبريل/نيسان 2017.

[3] https://webapps.ifad.org/members/ec/92/docs/EC-2016-92-W-P-5.pdf.

[4] https://webapps.ifad.org/members/eb/117/docs/EB-2016-117-R-3.pdf.

15- **الغرض من هذه الورقة.** على الرغم من الاهتمام الموجه إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الإطار الاستراتيجي ووثائق تجديد موارد الصندوق، كما ذكر أعلاه، فإن أحدث وثيقة تتناول نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تعود إلى سبتمبر/أيلول 2011. ولذلك، وبعد أكثر من خمس سنوات، من أجل مراعاة التطور في بيئات الصندوق الداخلية والخارجية، فضلا عن الدروس الرئيسية المستفادة (الواردة في الذيل الثاني)، فقد حان الوقت أن تعرض الإدارة على المجلس نهجها المعزز إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بهدف إخطار الأعضاء بها والتماس توجيهاتهم بشأن المضي قدما.

16- وتهدف هذه الورقة إلى توفير الوضوح المفاهيمي والتوجيهات المتعلقة بأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق. وتنقسم على النحو التالي: يبين القسم ثانيا الأهداف، والميزة النسبية والأدوات والأنشطة المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك الترتيبات التنظيمية وترتيبات التنسيق في الصندوق لضمان تنفيذ الأنشطة في الوقت المناسب؛ ويسلط القسم ثالثا الضوء على الحوافز المطلوبة، وترتيبات الرصد والإبلاغ، وتعبئة الموارد لتعميم إيصال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ثم تقدم الذيول الثلاثة معلومات داعمة إضافية تكمن وراء النهج الشامل للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ثانيا- نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

17- لا يوجد تعريف مقبول عالميا للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي عام 2012، أشارت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب إلى أن التعاون بين بلدان الجنوب هو "عملية يتبع بموجبها بلدان اثنان أو أكثر من البلدان النامية أهدافها الإنمائية الفردية و/أو المشتركة بشأن القدرات الوطنية من خلال تبادل المعرفة، والمهارات، والموارد والدراية التقنية، ومن خلال إجراءات جماعية إقليمية وأقاليمية، بما في ذلك شراكات تشمل الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، لفائدتها الفردية و/أو المتبادلة داخل وعبر المناطق."

18- واختارت منظمات دولية أخرى إبراز جوانب مختلفة من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عملها. فقد حددت مجموعة البنك الدولي، على سبيل المثال، "ربط الحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص مع الآخرين التي واجهت تحديات مماثلة" باعتباره جانبا أساسيا من نهجها إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة، يشمل التعاون بين بلدان الجنوب "التقاسم المتبادل للحلول الإنمائية وتبادلها". ويؤكد برنامج الأغذية العالمي على أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تتسق مع تخصصه في مجال الإغاثة في حالات الكوارث، مثل "التركيز على الفئات الأكثر ضعفا"، و"تعزيز الملكية المحلية" و"ضمان الشمولية والتوازن".

19- **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق خصوصية الصندوق.** تترسخ أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للصندوق في إطاره الاستراتيجي، وبالتالي تدفعها ولايته، وميزته النسبية وتخصصه، إدراكا بأنه وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية. وهذا ما يميز الصندوق عن الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى، نظرا لأنه يمكن أن يستفيد أيضا من تجربته الغنية في تمويل المشروعات الاستثمارية وبرامج المنح لمواصلة أنشطته في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون

الثلاثي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصندوق مجهز بشكل فريد بولاية عالمية حصرية بشأن تطوير زراعة الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية، وهو ما يفتح آفاقا ومجالات للنهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد لا تكون متاحة للمنظمات الإنمائية الأخرى.

20- وبالنسبة للصندوق، فإن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ينطوي على مجموعة من الأنشطة والأعمال التكميلية والمنسقة التي يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية التنمية. وتشمل هذه تبادل المعرفة والمهارات والموارد والدراية التقنية بشأن زراعة الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، بما في ذلك الحلول المبتكرة والمختبرة من العمليات التي يدعمها الصندوق.

21- وبالإضافة إلى ذلك، باعتباره مؤسسة مالية دولية، فإن الصندوق في وضع جيد للغاية لزيادة نشاطه، وليس كوسيط للمعرفة والتعاون التقني فحسب، بل أيضا كميسر في مجال تشجيع الاستثمار بين البلدان النامية. ويمكن أن يشتمل ذلك مثلا على تعزيز جهوده في تحديد التمويل المشترك من البلدان النامية لأنشطة مشروعات محددة يمولها الصندوق، وتعبئة الموارد في شكل أموال إضافية من البلدان المدرجة في القائمتين باء وجيم والمخصصة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتيسير الروابط فيما بين الشركات.

22- ومن الجوانب بالغة الأهمية التي يرتكز عليها عمل الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هي الشراكات مع حكومات البلدان النامية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمنظمات الدولية والإقليمية للتنمية، وكذلك مع مجموعة مختارة من الهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية لجنوب الكرة الأرضية، مثل مجموعة البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (بريكس). وتعد الشراكة مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما ذات أهمية خاصة، لأنهما تركزان على الأغذية والزراعة. غير أنه في ضوء ولايات وأولويات منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، فإن الشراكة معهما ستركز أكثر على المعرفة والتعاون التقني، وأقل على التعاون في مجال الاستثمار. وسيجري مواصلة استكشاف بُعد الشراكة في جزء لاحق في الورقة.

23- **أهداف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** يتضمن الإطار الاستراتيجي للصندوق 2016–2025 ثلاثة أهداف الاستراتيجية: (1) زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين؛ (2) زيادة استفادة السكان الريفيين من المشاركة في الأسواق؛ (3) تعزيز الاستدامة البيئية وصمود الأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين في وجه تغير المناخ. وبما أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسيلة لتحقيق غاية، فإن هدفي الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الواردين أدناه يهدفان إلى دعم الصندوق في تحقيق أهدافه الاستراتيجية الأوسع نطاقا:

- **الهدف 1 للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:** تقاسم حلول التنمية الريفية ومعارفها ذات الصلة، وتشجيع الاستثمارات بين البلدان النامية.
- **الهدف 2 للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:** إقامة ودعم الشراكات وأشكال التعاون الأخرى لتحسين سبل العيش الريفية.

24- ولتحقيق هذين الهدفين، سيتم تنسيق جميع أنشطة الصندوق في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن كثب للتأكد من أن كل تدخل ليس نشاطا مخصصا. ولذلك، سيضطلع الصندوق بأنشطة واسعة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف إحداث تحسينات تتعلق بما يلي:

(1) **المعرفة و/أو المهارات.** تكون الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وفقراء الريف أكثر إنتاجية نتيجة التغير في الوعي، أو الموقف، أو الفهم، أو مهارة جديدة أو مطورة أو تكنولوجيا مطبقة ومكتسبة من خلال نشاط من أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(2) **الانخراط.** تكون الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وفقراء الريف الذين لديهم مصلحة مشتركة أو جدول أعمال مشترك أكثر فعالية في التأثير على حوارات السياسات نظرا لتعزيز التعاون، أو تعزيز المعرفة، أو تحسين المواقف أو الفهم المشترك الناجم عن نشاط من أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(3) **الترابط.** تستطيع الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وفقراء الريف اتخاذ إجراءات نتيجة العلاقات الجديدة أو المحسنة، وزيادة التعاطف، والثقة المتولدة وانخفاض العزلة، نتيجة لمبادرات الصندوق في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(4) **تعبئة الموارد.** تستفيد الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وفقراء الريف من زيادة الموارد المالية والعينية، والفكرية والبشرية الناشئة عن الحكومة وقطاع الأعمال والمصادر المتعددة الأطراف وغيرها من المصادر الناشئة عن البلدان النامية.

25- ومعا، ستدعم مجالات التركيز الأربعة هذه بشكل متبادل تحقيق كل من هدفي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الواردين أعلاه. وعلى سبيل المثال، سيكون تحسين انخراط الفئات المستهدفة مع صناع السياسات وعمليات السياسات، فضلا عن قدرتهم فيما يتعلق بالمعرفة والمهارات، أساسيا لاستحداث تدخلات ناجحة ومستدامة استنادا إلى تقاسم التكنولوجيات والنُهج ونقلهما. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الترابط وتعبئة الموارد ستدعم عددا من الجهود الرامية إلى استحداث أشكال جديدة من الشراكة والحوار والتعاون بين البلدان النامية وسكان الريف فيها.

26- **أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** لتوليد التحسينات المذكورة أعلاه على النحو المنصوص عليه في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025 وتحقيق هدفي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، سيضطلع الصندوق بمجموعة من الأنشطة في مجالين واسعين: (1) التعاون التقني؛ (2) تشجيع الاستثمار. ويشتمل هذان المجالان على مجموعة من أنشطة الصندوق الجارية بالفعل كجزء من عمله في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأنشطة أخرى جارية بالفعل توفر فرصا للمزيد من التنمية، وأنشطة جديدة/مبتكرة لم تكن مؤخرا أو في الماضي جزءا من أنشطة الصندوق المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويرد وصف للأنشطة أدناه وملخص بصري لها في الشكل 1 (الصفحة 9).

التعاون التقني

27- في هذا المجال، سيسعى الصندوق إلى توطيد مركزه بوصفه وكالة رائدة تدعم التعلم بين الأقران في مجال التنمية الريفية عن طريق تكرار وتوسيع التجارب/الأمثلة الجيدة في حافظة المنح والإقراض في الصندوق، وكذلك من خلال إنشاء آليات وإقامة شراكات جديدة. وستُتبع الأنشطة التالية ضمن أنشطة الإقراض والمنح والأنشطة المؤسسية، وتندرج بعضها (على سبيل المثال توثيق حلول التنمية الريفية المبتكرة) أيضا ضمن الإجراءات المتوخاة في خطة عمل إدارة المعرفة في الصندوق للفترة 2016–2018.

تحسين المعرفة و/أو المهارات

28- **التبادلات، والجولات الدراسية، وطرق التعلم.** ستدعم القروض والمنح الممولة من الصندوق أنشطة تهدف إلى نقل وتبادل الحلول الناجحة (التكنولوجيات والمنهجيات والنُهج) من خلال عمليات تعلم ومنصات وتدريب. وتعد هذه الأنشطة التي تنطوي على فئات كثيرة من المشاركين (المزارعون وغيرهم من سكان الريف، وموظفو المشروعات، والمجتمع المدني، والعلماء، والمسؤولون الحكوميون وغيرهم)، وسيلة اختُبرت جيدا وفعالة نسبيا لإحداث التغير من أجل تحسين التحول الريفي. ونظرا للتكاليف المرتبطة بمثل هذه المبادرات، سيسعى الصندوق أولا إلى إدراجها في التدخلات الممولة بالمنح أو القروض.

29- **مراكز التعلم الإقليمية.** يمكن أن يسعى الصندوق إلى إقامة شراكات مع المؤسسات المحلية/الوطنية بهدف دعمها لتصبح مراكز تعلم إقليمية، اقتداء بمثال مراكز التميز التي أنشئت مؤخرا. وسوف تسعى مثل هذه المراكز، من بين جملة أمور، إلى عرض ونشر الحلول/النُهج المطورة محليا والفعالة للغاية، لزراعة الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية. كما أنها ستتيح فرصا للتدريب والتدليل على حلول/نُهج مثبتة. وسيجري استكشاف بنشاط فرص الشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهما من ذوي الخبرة المثبتة في التكيف، والتسويق، وتكرار حلول التنمية الريفية.

30- **المساعدة التقنية الراسخة.** في عام 2015، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على مبادرة عالمية/إقليمية جديدة ممولة بمنحة، وهي برنامج تكييف المعرفة من أجل الزراعة المستدامة والوصول إلى الأسواق في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي يهدف إلى ربط المتخصصين الزراعيين من مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية بالمشروعات الممولة من الصندوق في جميع أنحاء المنطقة للمساعدة في تخفيف الاختناقات التقنية أثناء التنفيذ. وسوف يسعى الصندوق إلى توسيع وتعديل وتكرار هذا النهج من خلال إقامة شراكات مع الحكومات المهتمة بالمساهمة بموارد لتضمين خبراتها ذات الصلة في أنشطة المشروعات التي يمولها الصندوق – كما هو الحال في تصميم المشروعات. وسيتعين أن تراعي هذه الترتيبات الكفاءة التقنية للبلد المانح للمساعدة، ورغبة البلد المضيف في قبولها، فضلا عن جودة وملاءمة المساعدة التقنية المعروضة.

31- وكإجراء بديل، يمكن أيضا النظر في طرائق أخرى، مثل أن يقدم موظفو المشروعات دعما تقنيا إلى المشروعات الأخرى الممولة من الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إعطاء المزيد من الاهتمام لالتماس مساعدة تقنية بأسلوب استرداد التكاليف للمساعدة الناشئة عن جنوب الكرة الأرضية، بتمويل من البلدان النامية نفسها.

تعزيز الترابط

32- **فهرس حلول التنمية الريفية.** سيقوم الصندوق بإنشاء وتمويل وإدارة منصة على شبكة الإنترنت لفهرسة وعرض الحلول والتجارب المبتكرة للغاية والمتعلقة بالتنمية الريفية من جميع المناطق. واستنادا إلى تجارب الصندوق – من المشروعات والأنشطة الممولة بالمنح، والبحوث الزراعية ومصادر أخرى – وكذلك من تجارب المؤسسات الشريكة، بما في ذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ستسعى المنصة إلى جمع الحلول في مستودع إلكتروني واحد وتصديرها إلى منصات الإنترنت الأخرى.[5]

33- وسيعمل فهرس حلول التنمية الريفية بمثابة سلعة عامة لصناع السياسات المهتمين بالأمر، والممارسين في مجال التنمية وغيرهم من العاملين في مجالي الزراعة والتنمية الريفية. ومن الجوانب الهامة لإعداد الفهرس هي الحاجة إلى وضع عملية داخلية لضمان الجودة الداخلية للنظر في حلول وابتكارات التنمية الريفية وفحصها. وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح تعبئة موارد مخصصة، بهدف إتاحة المنح الصغيرة للممارسين في مجال التنمية المهتمين باختبار حل مؤكد مدرج على المنصة القائمة على الإنترنت.

34- **الأحداث.** ستظل المشاركة في الأحداث المواضيعية والإقليمية والعالمية (حلقات العمل والمؤتمرات والمعارض والندوات والمنتديات، وما إلى ذلك) ورعايتها أداة هامة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق. وفي حين أن الأحداث أداة واسعة نسبيا، فهي وسيلة أساسية لرفع الوعي بالحلول الفعالة وإنشاء شبكات مهنية. وسيتطلب تنظيم مثل هذه الأحداث تعاونا وتنسيقا مستمرين بين مختلف وحدات الصندوق لتحديد الفرص المناسبة والموارد اللازمة لتنفيذها.

35- **مجتمعات الممارسة.** استنادا إلى مدى وصوله العالمي وخبرته ومعرفته في مجال تنمية زراعة الحيازات الصغيرة، سيواصل الصندوق المشاركة في مجتمعات الممارسة وإنشاء مجتمعات جديدة تهدف إلى ربط أصحاب الحيازات الصغيرة وصناع القرار والممارسين في مجال التنمية من جنوب الكرة الأرضية وتشجيعهم على تبادل الخبرات وتوسيع نطاق مهاراتهم وشبكاتهم المهنية. ومن الممكن إطلاق مجتمعات ممارسة أو الشروع فيها بالتزامن مع آليات أخرى (مثل المشروع التجريبي الجامع للنُهج المتكاملة في مرفق البيئة العالمية في أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك بوابة IFADAsia على الإنترنت وشبكة FIDAfrique[6]) وقد تتطلب تحديد ترتيبات وموارد جديدة للإدارة الجارية والانخراط فيها.

تحسين الانخراط

36- **منصات حوار السياسات.** سيكون التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسيلة لتبادل الخبرات والتعلم من الأمثلة الجيدة لسياسات التنمية الزراعية والريفية في البلدان النامية. وبالتالي سيسعى الصندوق إلى المشاركة في وإنشاء آليات لتبادل الدروس المستفادة فيما بين البلدان النامية بشأن صياغة السياسات

[5] مثل مرفق التعاون بين بلدان الجنوب لمجموعة البنك الدولي http://knowledgesharingfordev.org/؛ وبوابة منظمة الأغذية والزراعة http://www.fao.org/members-gateway/home/en/؛ ومركز التميز لبرنامج الأغذية العالمي https://www.wfp.org/centre-of-excellence-hunger.

[6] المشروع التجريبي للنُهج المتكاملة في مرفق البيئة العالمية يهدف إلى تعزيز الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية وقدرتها على الصمود عن طريق إنشاء آليات وشبكات لتقاسم التكنولوجيات والسياسات والممارسات الجيدة ونقلها. وIFADAsia (asia.ifad.org) بوابة على الإنترنت، تقدم لأصحاب المصلحة في الصندوق وشركائه طريقة تعاونية جديدة للعمل. وهي توفر منصة لزيادة الفعالية التشغيلية وإقامة الشبكات وتبادل المعرفة. وFIDAfrique (IFADAfrica) شبكة بدأها الصندوق لتشجيع تبادل المعرفة والابتكارات للحد من الفقر الريفي في أفريقيا جنوب الصحراء، وزيادة أثر إجراءات التنمية الريفية عن طريق تحسين عملية التعلم وأهمية السياسة العامة.

وتنفيذها. وبالتالي سيتم تحديد الفرص للانخراط في عمليات ومنصات السياسات العالمية والإقليمية والوطنية ذات الصلة (مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة بريكس، ومؤتمر بوينس آيرس 40+ لعام 2018 بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي).

37- **استحداث الأدلة.** في حين أن هناك عددا من الجهود على مستوى البلدان أو المناطق المحددة التي تبين بالتفصيل حجم تدخلات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي،[7] فلا توجد إلا أدلة ملموسة قليلة فيما يتعلق بفعاليتها كأداة للتنمية. ويتيح ذلك فرصة لمبادرات الصندوق الرائدة لتقييم الأثر، من خلال شعبة البحوث وتقدير الأثر، لاختبار الافتراضات الكامنة وراء نظرية التغير التي تستحدثها تكنولوجيات ونُهج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المحددة في العمليات الممولة من الصندوق، واستخدام الدروس الناشئة لمواصلة تعزيز أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للصندوق.

تشجيع الاستثمار

38- نظرا لدور الصندوق باعتباره مؤسسة مالية دولية، واستنادا إلى جهوده السابقة، فإنه سيسعى إلى تعزيز الفرص لتشجيع تدفق الموارد المالية بين البلدان النامية واستحداثها وزيادتها.

39- وعلى وجه التحديد، سيقوم الصندوق بتجربة مجموعة من الأدوات (مثل تيسير التمويل، وتحسين الوصول إلى بيانات المنتجين، والتعاون فيما بين الشركات) أو توسيع نطاقها في مختلف المناطق لتعزيز مختلف أنواع الاستثمارات العابرة للحدود بين البلدان النامية. وستُبذل كل الجهود لضمان ألا تؤدي الأدوات والطرائق الجديدة إلى ميزة نسبية غير عادلة وألا تزاحم المستثمرين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة ستضمن الالتزام بولاية الصندوق (الحد من الفقر الريفي من خلال الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية)، فضلا عن مبادئ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والتي تشمل: احترام السيادة، والملكية والاستقلالية، والمساواة، وعدم فرض شروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة.

تعزيز تعبئة الموارد

40- **الشراكات المالية مع القطاع الخاص.** عند العمل مع البلدان النامية، يمكن أن يسعى الصندوق إلى تكرار تجربته في إدارة صندوق الأسهم الزراعية التجارية للمفوضية الأوروبية في أوغندا، لتقديم وسيلة إلى البلدان النامية لدعم تنمية القطاع الخاص في المناطق الريفية والنائية والاستفادة في الوقت نفسه من السياسات الوقائية للصندوق ومعرفته بالظروف والاحتياجات والشبكات الخاصة بالأسواق المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسعى الصندوق إلى بناء شراكات تسويق تعاونية مع مقدمي المنتجات المالية العالمية (مثل ضمانات الاستثمار للوكالة الدولية لضمان الاستثمار متعدد الأطراف والمؤسسة المالية الدولية، فضلا عن منتجات مماثلة من مجموعتي مصرف التنمية الإسلامي ومصرف التنمية الأفريقي) لتوفير منتجات للتخفيف من المخاطر للمستثمرين الأجانب بالتوازي مع تصميم/تنفيذ مشروعات الصندوق.

41- **تيسير التمويل المشترك.** سيعيد الصندوق النظر في الفرص المتاحة لدعم البلدان النامية المهتمة بتوفير الموارد المالية العامة دعما لمشروعات التنمية أو غيرها من الأنشطة في البلدان النامية الأخرى. وتشمل

[7] على سبيل المثال، انظر *تقرير عام 2015 بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في المنطقة الأبيرية – الأمريكية*.

الخيارات المحتملة في هذا الصدد إنشاء مرفق تمويل مشترك، أو ترتيبات ثنائية مماثلة لمرة واحدة، تسمح للبلدان النامية بالمساهمة بموارد مالية لدعم عمليات الإقراض التي يدعمها الصندوق في بلدان نامية أخرى بخلاف ما يمكن أن يتيحه كل بلد من خلال مساهمات تجديد الموارد. ويمكن تخصيص هذه النُهج لدعم مناطق أو مناطق فرعية أو بلدان معينة، أو أنشطة محددة (مثل الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص، أو سلع معينة وتنمية سلاسل قيمة، أو إقامة روابط بالسوق وتيسير الوصول إليها). ويمكن أن تعمل تجربة الصندوق بشأن إنشاء حساب الأمانة الإسباني للتمويل المشترك في مجال الأمن الغذائي، وكذلك في ترتيب التمويل المشترك الثنائي من البلدان المتقدمة، بمثابة أمثلة في هذا الصدد.

42- **التعاون بين الشركات**. مستفيدا من مدى وصوله العالمي وقدرته على التنظيم، يمكن أن يسعى الصندوق إلى إقامة شراكات مع شركات متعددة الجنسيات وتعاونيات في البلدان النامية لتيسير استحداث اتفاقيات توريد أو شراء جديدة من أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظماتهم. وفي هذا الصدد، يمكن أن يعمل نموذج الشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص في الصندوق بمثابة وسيلة لتنظيم هذا النشاط التعاوني فيما بين الشركات.

تعزيز الترابط

43- **رسم الخرائط والبيانات**. تنتج المشروعات التي يمولها الصندوق بيانات متعلقة بمنظمات المزارعين أو يكون لها إمكانية الوصول إليها (عن قدراتها الإنتاجية، واحتياجاتها، وما إلى ذلك) التي يمكن أن تكون مفيدة للشركات والمستثمرين العاملين في المجال الريفي. ومن خلال دعم الجهود الرامية إلى تعزيز مثل هذه البيانات كسلعة عامة وتيسير وصول المزارعين ومنظماتهم إليها، يمكن أن تكون الشركات والمستثمرون – بما في ذلك المستثمرون المحليون والإقليميون الذين قد يكونون معتادين على المخاطر المحلية ولديهم معرفة بالممارسات التجارية المحلية – في موقع أفضل لوضع استراتيجيات الاستثمار وإقامة الشراكات مع أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين ومنظماتهم. وفي ضوء كفاءاتها واهتمامها المستمر بهذه المجالات، قد تكون شعبة السياسات والمشورة التقنية أو وحدات أخرى داخل دائرة إدارة البرامج في وضع جيد للاضطلاع بهذا العمل أو قيادته، بما في ذلك قيادة المشاورات الاستكشافية مع منظمات المزارعين.

44- **الأحداث**. استنادا إلى تخصصه القطاعي، يمكن أن ينظم الصندوق أحداثا مواضيعية سنوية للتوفيق على المستوى الإقليمي. فمن خلال إبراز التكنولوجيات أو نوعية السلع الأولية أو نقاط قوة مجموعات المنتجين التي تدعمها حافظة الإقراض والمنح في الصندوق، يمكن أن يقدم الصندوق خدمة للمستثمرين المحليين والإقليميين والعالميين المهتمين في بناء علاقات أعمال في المجال الريفي. وفي هذا الصدد، يمكن أن يسعى الصندوق إلى إقامة شراكات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي لديها الخبرة في تنظيم معارض التكنولوجيا بين بلدان الجنوب (مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة). وكما ذكر أعلاه، ستتطلب الأنشطة المرتبطة بالأحداث تعاونا وتنسيقا مستمرين بين مختلف وحدات الصندوق لتحديد الفرص المناسبة والموارد اللازمة لتنفيذها.

45- **التوأمة**. خلال فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق، قاد الصندوق برنامج توأمة بين الأعمال بين محافظتي سنجيانغ في الصين وسان خوان في الأرجنتين. ونظرا للبيئات الزراعية الإيكولوجية المماثلة في المنطقتين، تطور التعاون في مجال الأعمال في العديد من سلاسل القيمة منذ ذلك الحين. ويمكن أن يسعى الصندوق

أيضا إلى تكرار نشر نموذج التوأمة بين بلدان الجنوب عبر المناطق وفيما بين البلدان النامية الأخرى المهتمة بالأمر.

46- **التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والشراكات الأخرى.** نظرا لمحدودية الموارد، سيسعى الصندوق إلى إقامة شراكات والاستفادة من القنوات القائمة لتحقيق أهدافه بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بأكثر الطرائق فعالية من حيث التكلفة. وعلى الصعيد العالمي، سيتم السعي إلى إقامة شراكات – من حيث التعاون التقني والمالي – مع المؤسسات المالية الدولية، والدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ووكالات التعاون الثنائي، والبنوك العامة الوطنية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وبصفة خاصة، سيكون التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ركيزة أساسية لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق.

47- وعلى سبيل المثال، يمكن أن يسعى الصندوق إلى التعاون مع برنامج الأغذية العالمي بعدد من الطرائق، بما في ذلك: تكرار مراكز التميز المشتركة في الميدان أو إنشاؤها بخلاف ذلك، أو الاشتراك في رعاية الأحداث، أو توليد وتحليل أدلة عن الموضوعات ذات الاهتمام المشترك (مثل الأمن الغذائي أو التغذية). وبالمثل، يمكن أن يسعى الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة إلى إيجاد فرص للتعاون بشأن منصات تبادل المعرفة (بوابة منظمة الأغذية والزراعة للتعاون بين بلدان الجنوب أو فهرس حلول التنمية الريفية للصندوق)، أو وضع ترتيبات تعلم مع مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، أو إقامة شراكات في مجال المساعدة التقنية الراسخة لوصل مرافق المساعدة التقنية الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمنظمة الأغذية والزراعة مع المشروعات الممولة من الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا مجال لإقامة شراكات مع كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي للاشتراك في تصميم ونشر أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق برامج الإقراض أو منح الصندوق.

الشكل 1: نشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الجارية والمعززة والجديدة

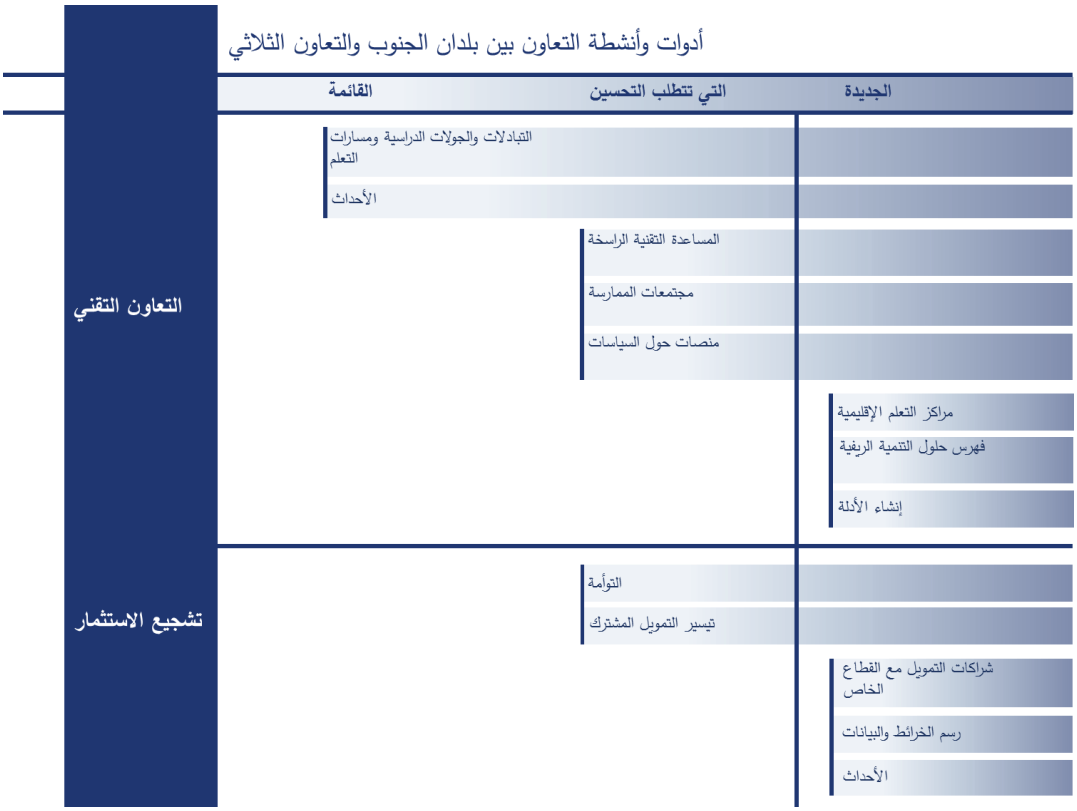

48- **البنية المؤسسية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** إن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي موضوع رفيع المستوى متعدد التخصصات على جدول الأعمال المؤسسي للصندوق، ويتطلب تعاونا وتنسيقا وثيقين بين الشُعب والدوائر، بما في ذلك عمليات، وتعبئة الموارد والشراكات، وإدارة المعرفة، والتواصل. وعلى هذا النحو، ستجرى أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق على مختلف المستويات من خلال مجموعة من الوحدات والموظفين. وترد أدناه لمحة عن الأدوار والمسؤوليات المتعاضدة للوحدات المختلفة في المنظمة:

- **دائرة إدارة البرامج.** على النحو المشار إليه في عام 2011 في إطار النهج المرن والمتنوع واللامركزي في الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ستبقى دائرة إدارة البرامج هي المسؤول الأول عن إعداد تصور لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المضطلع بها على المستوى الإقليمي والقطري وعلى مستوى المشروعات وتصميمها والإشراف عليها ودعمها بخلاف ذلك. وبشكل أكثر تحديدا، تؤدي شعبة السياسات والمشورة التقنية دورا هاما في إنتاج المنتجات المعرفية (مثل مذكرات "كيف يمكن أن") وقيادة المبادرة المؤسسية لتوسيع نطاق النُهج والتكنولوجيات الناجحة. ويؤدي الاقتصاديون الإقليميون ومستشارو الحوافظ والأشخاص المرجعيون المعنيون بإدارة المعرفة في الدائرة دورا أساسيا في تقييم الاحتياجات المعرفية وتحديد مجالات جديدة للطلب على الاستثمار من البلدان النامية.

- **شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي.** سوف تساعد شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي التابعة لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة في تنسيق أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى المؤسسي، وتعزيز الاستفادة من الحلول والموارد في جميع أنحاء العالم، وفيما بين الأقاليم، وتمثيل الصندوق مؤسسيا في الأحداث العالمية حسب الحاجة، وستوفر، بالتعاون بشكل خاص مع وحدة البرمجة والفعالية التشغيلية وشعبة البحوث وتقديم الأثر، الأدوات اللازمة لرصد أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتقييمها والإبلاغ عنها.
- **مكتب الشراكات وتعبئة الموارد.** من خلال العمل في تعاون وثيق مع دائرة إدارة البرامج وشعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي، سيقيم مكتب الشراكات وتعبئة الموارد علاقات وشراكات للوفاء بدور الصندوق كجهة لتعبئة الموارد. وبصفة خاصة، سيساعد الصندوق في تحديد وتعبئة الموارد من مصادر بديلة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- **الوحدات المؤسسية الأخرى.** ستقدم شعبة الاتصالات، وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومكتب المستشار العام ومكتب الميزانية وتطوير المنظمة أيضا مساهمات حسب الحاجة، وتقدم الدعم عبر جميع الأدوار والتصنيفات الجغرافية.

ثالثا- تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

49- اشتمل المعتقد الأساسي من نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال فترتي التجديد الثامن والتاسع لموارد الصندوق على اتباع نهج لامركزي، ومناسب للغرض ومرن فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتصميم التدخلات بما يناسب الاحتياجات المحددة للبلدان الزبونة والسكان الريفيين المستهدفين. وكما أشير في تقرير التقييم التجميعي لمكتب التقييم المستقل لعام 2016، فإن المبادرات التي وضعت في إطار هذا النهج "أظهرت نقاط قوة الصندوق في دعم تعلم الأقران بين المناصرين الريفيين وحلفائهم، وتوليد ما تعتبر ممارسات جيدة ونجاحات في عدد من الحالات". وبالتالي فإن هذا المبدأ الأساسي سيظل عنصرا أساسيا من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق في المستقبل.

50- وفي الوقت نفسه، سيتم إدخال العديد من العناصر الجديدة لدعم تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل أفضل في البرمجة القطرية. ولا يتمثل الهدف من اتخاذ نهج أكثر تنظيما بالتخطيط المركزي لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من القمة إلى القاعدة؛ ولكن نظرية التغير التي ترتكز عليها جهود التعميم هي أنه بتهيئة بيئة داخلية كانت فيها أنشطة سابقة وجارية بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ممولة على نحو كاف، ومعروفة وخاضعة للرصد والفهرسة، وتكون فيها فرص هذا التعاون في المستقبل متوقعة ومخططة وموضوعة في الميزانية، سيكون الصندوق في وضع أفضل لزيادة القدرات الإنتاجية، والاستفادة من وصول فقراء الريف إلى الأسواق وزيادة قدرتهم على الصمود أمام المناخ. وسيحافظ الصندوق على هيكل مركزي مرن قدر الإمكان ويضمن توجيه معظم موارده للخط الأمامي، حيث يُنفذ بالفعل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى وجه التحديد، وكما هو مبين في الشكل 2، من أجل تعميم نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تماما، سيعزز الصندوق جهوده في المجالات الخمسة التالية:

(1) **تعزيز التآزر على النطاق المؤسسي.** وفقا لالتزامه في التجديد التاسع لموارده، أنشأ الصندوق وظيفة تنسيق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة. غير أن تقرير التقييم التجميعي الصادر عن مكتب التقييم المستقل أوصى بالنظر في وضع المزيد من ترتيبات التنسيق داخليا والتعاون بين الشُعب (انظر الذيل الثالث). واستجابة لهذه التوصية (انظر استجابة إدارة الصندوق على تقرير التقييم التجميعي[8])، ستنشئ الإدارة مجموعة عمل مشتركة بين الدوائر معنيا بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تنظم أعماله شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي، يضم ممثلين من كل شعبة ووحدة في دائرة إدارة البرامج وكذلك مكتب الشراكات وتعبئة الموارد، وشعبة الاتصالات وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وسوف يدعم مجموعة العمل المشتركة بين الدوائر المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التعميم عن طريق إنشاء هيئة مفردة للصندوق لتبادل المعلومات بشكل مستمر عن الأنشطة الجارية والمقررة ولإعداد أنشطة أو مبادرات أو منتجات بصورة مشتركة حسب الحاجة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تدعم مجموعة العمل المشتركة بين الدوائر المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الجهود الرامية إلى إنشاء عمليات لضمان جودة الحلول والتكنولوجيات والمساعدة التقنية التي سيتم تقاسمها عبر آليات يمولها الصندوق. وكهيئة لتبادل المعلومات، لن يكون للفريق العامل المشترك بين الدوائر المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أي صلاحية لتوجيه أو إرشاد أنشطة إقليمية أو قطرية.

(2) **توفير حوافز من أجل التعميم.** سيسعى فريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي إلى استحداث حوافز للموظفين في جميع أنحاء الصندوق لدمج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطتهم اليومية، وكذلك بالنسبة لأولئك الذين سبق لهم بالفعل تجربة العمل في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى وجه التحديد، سوف تشمل هذه: (أ) التوجيه التقني والمدخلات خلال إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وعلى أساس قدر أكبر من الانتقائية، خلال تصميم المشروعات والمنح؛ (ب) التوجيه التقني والمدخلات دعما لتصميم وتنفيذ أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الإقليمية (مثل التبادلات، والأحداث ومجتمعات الممارسة) يتم تحديدها مع كل منطقة على أساس نصف سنوي عن طريق مجموعة العمل المشتركة بين الدوائر المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ج) تقديم الدعم للشعب الإقليمية لدائرة إدارة البرامج، والحاصلين على المنح والمشروعات للمساعدة في توثيق الابتكارات والخبرات التي تمولها وتروج لها المشروعات التي يدعمها الصندوق؛ (د) تخصيص جوائز سنوية للابتكار في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع تخصيص وإعطاء جوائز لأحد موظفي الصندوق، ودولة عضو ومنظمة شريكة كإقرار واعتراف ومكافأة لمساهمتهم في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(3) **تعزيز التكامل مع عمليات ونظم التصميم من أجل الرصد والتقييم والإبلاغ.** بصفة خاصة، سوف تعمل شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي بشكل وثيق مع وحدة البرمجة والفعالية

[8] https://webapps.ifad.org/members/ec/92/docs/EC-2016-92-W-P-5-Add-1.pdf.

التشغيلية، ومجموعة ضمان الجودة، وشعبة البحوث وتقدير الأثر، وغيرها من الجهات المهتمة بتحسين نظم الرصد الداخلي والتقييم والإبلاغ. واتُخذت خطوة أولية بالفعل وهي تعديل نموذج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية يتم إعداده في التجديد العاشر لموارد الصندوق وما بعده، والذي يضم حاليا قسما خاصا يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ويمكن أن تشتمل الخطوات التالية على: (1) تحديد وإضافة مؤشرات/وظائف إبلاغ أساسية بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في نظام إدارة النتائج عبر الإنترنت، ومنصة قائمة على الإنترنت لإنتاج النماذج التشغيلية الأساسية وربطها[9]؛ (2) استعراض جوانب من العمليات التشغيلية الأساسية – مثل لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات، وفريق إدارة دائرة إدارة البرامج، وعمليات استعراض تعزيز الجودة وضمان الجودة، فضلا عن الإشراف على المشروعات والمنح، وعمليات الاستكمال واستعراض الحوافظ – لتحديد الفرص المتاحة لتعزيز التوجيه وتضمين أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دون إضافة متطلبات مرهقة؛ (3) استعراض نظم الإبلاغ في الصندوق لتحديد الفرص المتاحة لتسجيل المعلومات المجمعة الأساسية عن أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (عدد الأنشطة المضطلع بها، ومبلغ التمويل لكل نشاط، وما إلى ذلك)؛ (4) إعداد منشور سنوي مخصص عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لتوثيق الأنشطة والنتائج والدروس المستفادة من تجربة الصندوق؛ (5) إدخال قسم بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

(4) **الاستفادة من اللامركزية المؤسسية.** ستستفيد عملية تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من التوسع المقرر للمكاتب القطرية للصندوق ومراكزه دون الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، ستتيح المراكز دون الإقليمية – من خلال مواردها الإضافية من الموظفين، ومركزها البارز وزيادة أنشطة الانخراط التي تقوم بها على الصعيدين القطري والإقليمي – بيئة مواتية لبناء الشراكات، واختبار مبادرات جديدة، وإجراء تقييمات لاحتياجات العملاء من المعرفة، وتيسير التبادلات وأحداث الاستضافة وغيرها من الأنشطة.

(5) **إنشاء آلية لدعم التمويل متعددة الجهات المانحة من أجل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** بالإضافة إلى مواصلة تمويل أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال القنوات القائمة (مخصصات الميزانية الإدارية لدعم الأنشطة أو الوظائف القطرية والإقليمية والمؤسسية وبرنامج القروض والمنح)، يمكن أن يسعى الصندوق في المستقبل إلى إنشاء آلية لدعم التمويل متعدد الجهات المانحة أو مرفق لتمكين الصندوق من توسيع نطاق أنشطته في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ولن يتم تمويل مثل هذا المرفق باستخدام موارد تجديد الموارد (المساهمات الأساسية أو التكميلية غير المقيدة)، ولكن يفضل أن يحظى بدعم من عنصر واحد أو أكثر من العناصر التالية: (1) مساهمات تمويل تكميلية من الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى؛(2) التماس مساهمات

[9] لإدراج بعض أو كل مما يلي: برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتصميم المشروعات، وتصميم المنح، والإشراف، واستعراض منتصف المدة، ونماذج إكمال المشروعات.

عينية ومساهمات من حيث الموارد البشرية – مثل الانتداب، وموظفين مهنيين مساعدين، وترتيبات رعاية وترتيبات أخرى – التي يمكن أن تزيد قدرة الصندوق على تنفيذ أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى المؤسسي دون نقل موارد مالية في حد ذاتها.

الشكل 2: من شأن تعميم الأنشطة أن يدعم أهداف الصندوق المؤسسية في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

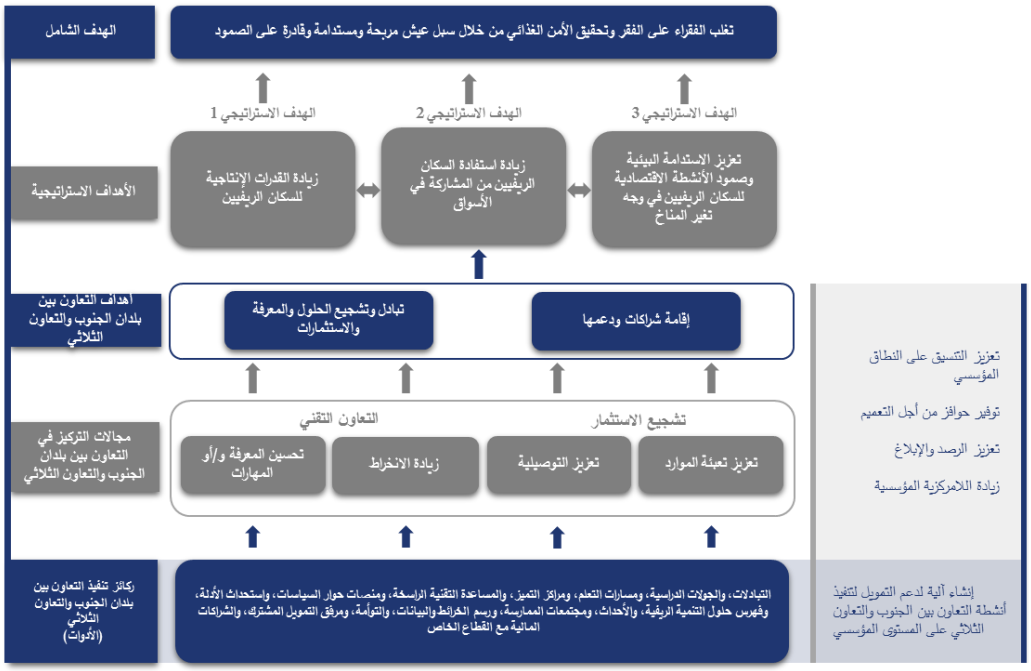

التسلسل الهرمي لأهداف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والنتائج المؤسسية في الصندوق

رابعا - الخاتمة

51- أصبح التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مكونا لا يتجزأ من نموذج التشغيل الكلي للصندوق أكثر من أي وقت مضى، ويستكمل الأدوات والوسائل الأخرى القائمة للوفاء بولاية الصندوق. ولذلك، فإن النهج المؤسسي الأكثر تماسكا وتنظيما للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي تدعمه عناصر التعميم المشار إليها أعلاه، يوفر فرصا ملموسة لتعزيز الفعالية الإنمائية للصندوق.

52- وستكون أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مدمجة بثبات في الإطار الاستراتيجي للصندوق 2016-2025 وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وستكون موجهة بالالتزامات التي تتعهد بها الهيئات الرئاسية للصندوق (على سبيل المثال في سياق مشاورات تجديد الموارد). فمن ناحية، سيكون الصندوق، من خلال تنفيذ هذا النهج، في وضع جيد للاستفادة بشكل أفضل من عدد من التدخلات والابتكارات التقليدية المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي أقر بها كأدوات إنمائية ناجحة للغاية والترويج لها وتوسيع نطاقها.

53- ومن ناحية أخرى، من خلال تجربة أدوات وشراكات جديدة في مجالي التعاون التقني وتشجيع الاستثمار، سيسعى الصندوق إلى رفع مستوى طموحه لتسخير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة لتحسين سبل عيش السكان الريفيين ومنظماتهم.

54- ومعا تكون هذه الأنشطة داعمة تماما، وتكميلية للأهداف الإنمائية للصندوق الواردة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2016–2025 وتمثل مسارا لإعادة تأكيد الصندوق كمناصر للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التنمية الريفية.

قائمة إشارية لأنشطة الصندوق في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

1- حظيت العديد من أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق بدعم من عمليات الإقراض والمنح الإقليمية والقطرية العالمية. وفيما يلي بعض الأمثلة الأكثر أهمية ونجاحا.

المستوى العالمي

2- **عبر المناطق.** منذ عام 2006، يشترك الصندوق في تمويل برنامج مسارات التعلم، التي يعدها وينفذها البرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية، ويستحدث فرصا لتبادل المعرفة لكل من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمنظمات الدولية الكبيرة. ومن خلال هذا البرنامج، الذي يعزز التدريب في الميدان، وحلقات العمل، والمقابلات، وأنشطة التعلم الأخرى، نفذ البرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية وشركاؤه أكثر من 40 مسار تعلم. ووصل البرنامج مباشرة وعمل مع السكان في الميدان في 15 بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وساعد أكثر من 650 مستخدما مباشرا على تبادل معارفهم وتقاليدهم وابتكاراتهم الزراعية. وتشير التقديرات إلى أن هذه الجهود أفادت بشكل غير مباشر نحو 000 4 شخص ريفي. وحاليا، هناك أكثر من 170 منظمة تشارك في أسلوب مسار التعلم، بما في ذلك منظمات المجتمع المحلي والحكومات والجمعيات الريفية.

المستوى الإقليمي

3- **أوروبا والشرق الأوسط.** في عام 2013، مولت منحة من الصندوق تطوير "ممرات" بين الشرق والشرق للتبادل التقني، بين عدد من البلدان في المنطقة (الجزائر ومصر وهنغاريا والمغرب وتركيا وأوزبكستان)، فيما يتعلق بتكنولوجيات المحافظة على المياه، وزراعة المحاصيل التي تستخدم المياه بكفاءة وتربية المواشي. وتركز التحويلات من الدول العربية إلى آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية على الإدارة المستدامة للموارد المائية؛ وتركز التحويلات من هنغاريا إلى الدول العربية وآسيا الوسطى على التكنولوجيا البيولوجية؛ وتركز التحويلات من تركيا إلى الدول العربية وآسيا الوسطى على إدارة التعاونيات الزراعية.

4- **أفريقيا وأمريكا اللاتينية.** في عام 2010، اشترك الصندوق في تمويل إنشاء سوق الابتكارات الزراعية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لمؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية. وتساعد هذه الآلية – التي تستخدم منصة على الإنترنت لتوفير تمويل بالمنح على أساس تنافسي – الممارسين والباحثين في مجال التنمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية على حل مشاكل محددة أو اختبار حلول ممكنة استنادا إلى خبرة البرازيل الزراعية.

5- **أفريقيا وآسيا.** في الفترة 2011–2014، قام مشروع المنحة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب مع الصين في الحد من الفقر من خلال تقاسم المعرفة ببناء منصة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لاستحداث وتيسير عملية تعلم وفرص للتعاون بين الشركاء الإقليميين والعالميين. ونظم المشروع ست حلقات عمل (في المتوسط نحو 100 مشارك من 25 بلد في حلقة عمل)، بما في ذلك حلقة العمل النهائية – الأولى في أفريقيا – في موزامبيق. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم تبادلات على مستوى المقاطعات والأقاليم تعرف فيها أخصائيو التنمية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على سياسات التنمية الريفية الصينية.

6- **آسيا.** في عامي 2010 و2011، مول الصندوق حلقتي عمل بين الأقاليم، في بنغلاديش وفي منغوليا، مع التركيز على التمويل الصغري وتربية المواشي. وفي حالة بنغلاديش، أجريت جولة دراسية لثمانية أفغان وركزت أساسا على دور خدمات التمويل الصغري في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في البلد. وضمت حلقة عمل منغوليا مشاركين من العديد من البلدان عبر المناطق، وركزت بشكل رئيسي على الثروة الحيوانية والتمويل الريفي والتمويل الصغري وتنمية سلاسل القيمة.

7- وقد تم وضع برنامج تعزيز تقاسم المعرفة وتوسيع نطاق الابتكارات المستدامة باستخدام منهجية طرق التعلم، وهو شراكة استراتيجية بين الصندوق والبرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية، لربط المزارعين وابتكاراتهم بالحكومات، وموظفي المشروعات، ودعم الوكالات والمزارعين الآخرين لتبادل المعرفة وبناء القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن خلال الانضمام إلى 19 مشروعا يدعمها الصندوق في المنطقة، عزز هذا البرنامج شراكات قيّمة في التعلم بين الأقران في مختلف البلدان، بما في ذلك: بنغلاديش وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال وتايلند وفييت نام. وفي 2014–2015، قام برنامج تعزيز تقاسم المعرفة وتوسيع نطاق الابتكارات المستدامة باستخدام منهجية طرق التعلم بتدريب وحشد أكثر من 100 مناصر محلي، وعمل على تنمية كفاءاتهم.

8- **أمريكا الجنوبية.** كان الصندوق مستثمرا أوليا في هيئة الزراعة الأسرية التابعة للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وهي منصة تيسر المناقشات وتبادلات نُهج السياسة العامة بشأن الأمن الغذائي وموضوعات الزراعة الأسرية الأخرى على المستويين الوطني والإقليمي. ودعمت الاتفاقيات بين بلدان الجنوب الموقعة من خلال هيئة الزراعة الأسرية نقل الدراية والتكنولوجيا الزراعية، فضلا عن التمويل، للسماح لبلدان المخروط الجنوبي بدعم صغار المزارعين.

المستوى القطري

9- **الأرجنتين والصين.** في الفترة 2013–2015، زارت وفود من برنامج التنمية الريفية المستند إلى الوحدات القياسية في إقليم سنجيانغ اويغور ذي الحكم الذاتي في الصين المشروعات التي يدعمها الصندوق في محافظة سان خوان، الأرجنتين، والعكس بالعكس. وبعد هذه التبادلات، تم تحديد نقاط دخول للتعاون، بما في ذلك: (1) تبادل الخبرات التقنية في مجال إدارة مزارع العنب والتجارب التنظيمية في تنمية التعاونيات ومجموعات المنتجين – من سان خوان إلى سنجيانغ؛ (2) تبادل الخبرات في مجال الإدارة المستدامة للمياه الجوفية والمرافق التقنية للطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على سبيل المثال) – من سنجيانغ إلى سان خوان؛ (3) استكشاف إمكانية التعاون المباشر في مجال أعمال بيع المنتجات الزراعية؛ (4) تنظيم أنشطة إضافية للتبادل الثقافي. وبعد الزيارات الناجحة، تنظر المقاطعتين في إضفاء الطابع الرسمي على التعاون في ترتيب التوأمة.

10- **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا.** في عام 2014، يسرت منحة من الصندوق تبادل بين وفد من الجمعية الوطنية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (تتألف من أعضاء في البرلمان، ومديرين عامين ورؤساء مكاتب) ومؤسسات عامة وخاصة من جمهورية كوريا. وركز التبادل على أفضل الممارسات لعملية تشاركية أفضل لوضع السياسات. ونتيجة لذلك، استطاع وفد لاو التعرف على عدد من الدروس المستفادة المتعلقة بما يلي: (1) التشاور مع الجمهور على المستوى المحلي من خلال المشاركة في

التخطيط ووضع الميزانية؛ (2) آليات لإدارة النزاعات وتسويتها؛ (3) بروتوكولات اجتماعية وبيئية لتصميم مشروعات تنمية البنية التحتية الريفية وتنفيذها وتقييمها بشكل أفضل.

11- **بيرو ورواندا.** في عام 2010، نظم البرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية مسار تعلم لموظفي مشروع الصندوق الروانديين في بيرو. وكان الغرض هو تمكين الموظفين من التعلم عن لجان بيرو المحلية لتخصيص الموارد والمسابقات المجتمعية – وهي طريقة مستخدمة في حافظة الصندوق في بيرو لنقل الموارد مباشرة إلى المجتمعات. وزار ستة روانديين من المهنيين في مجال التنمية الريفية المرتفعات الجنوبية في بيرو، جنبا إلى جنب مع مجموعة من 40 مشاركا معنيين بمسار التعلم نفسه.

12- **غواتيمالا والهند ومدغشقر.** من عام 2009 إلى عام 2012، قام مشروع مشترك يموله القطاع الخاص (اتحاد من خمسة موزعين أوروبيين) باختبار نهج جديد – في وقت واحد في غواتيمالا والهند ومدغشقر – لتصميم ونشر تكنولوجيا الري الصغيرة. وبرز التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل المعرفة في تصميم المشروع. وساعد حدث تعلم عقد في مدغشقر، وحضرته أفرقة المشروعات من البلدان التجريبية الثلاثة، بإنشاء قاعدة معرفية لتيسير تعميم وتوسيع نطاق النهج عبر حافظة الصندوق وحافظة المنظمات الشريكة في كل بلد.

13- **موريتانيا والمغرب.** ابتداء من عام 2007، جرى توسيع نطاق برنامج للتبادل التقني – كان قد بدأ كمنحة – ليتضمن أنشطة ممولة بقروض في برنامج التنمية المستدامة للواحات في موريتانيا. وبدلا من استخدام خدمات إرشاد أكثر تقليدية للمزارعين، انتقل أربعة رجال مغاربة متخصصين في الإرشاد مع زوجاتهم للبقاء لمدة ستة أشهر مع عائلات موريتانية تعيش في بيئة واحات لتعليمهم بشأن تنويع إنتاج النباتات والفواكه والتغذية. وقاموا بتدريب 52 من سكان الواحة، تم اختيار 14 منهم (بما في ذلك 3 نساء) لنقل المعرفة إلى واحات أخرى يغطيها البرنامج.

14- **كينيا ورواندا.** في عام 2012، دعمت منحة مقدمة من الصندوق تركيب واختبار نظم هاضم الغاز الحيوي المرن في المزارع في كينيا. وتولد هذه النظم طاقة للطبخ من غاز الميثان الناتج عن روث البقر. وبناء على النتائج الميدانية الأولية، تم بعد ذلك نقل التكنولوجيا إلى مزارع في مشروع للصندوق في رواندا، واستمرت طلبات الاختبار الميداني. كما تم اختبار هذه التكنولوجيا في الهند ومالي وسان تومي وبرينسيبي وفييت نام.

15- **مالي ورواندا.** في عام 2016، قام فريق من مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية في مالي – الممول من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – بزيارة لمشروع الإدارة المجتمعية لمستجمعات المياه في كيريهي في رواندا لمراقبة تركيب وإدارة نظم هاضم الغاز الحيوي. وكان الفريق من مالي يتألف من أعضاء وحدة تنفيذ المشروع، والشركاء المنفذين ومستفيدين من المزارعين. ونتيجة لهذه الزيارة، نظمت بعثة مساعدة تقنية لتمكين اثنين من التقنيين الروانديين من تدريب أصحاب المشروعات الماليين على بناء خلاطات وأنابيب تحت الأرض. وأدى ذلك إلى تحسين الجودة التقنية لنظم الغاز الحيوي في مالي وتنمية القدرات المحلية.

16- **بوروندي ومدغشقر ورواندا.** إدراكا بأن نظام تكثيف الأرز نهج ناجح ومنخفض المدخلات لزراعة الأرز، يسر الصندوق في عام 2006 زيارة تعلم للمزارعين الملغاشيين المعنيين بنظم تكثيف الأرز إلى رواندا. وفي عامي 2008 و2009، تعاون الصندوق مع معهد البنك الدولي وجامعة كورنيل للاستفادة من خبراته في هذا

النهج. وبحلول عام 2014، كانت نظم تكثيف الأرز تمارس في جميع مناطق الأهوار الرواندية التي يُزرع فيها الأرز، ونتيجة التبادلات بين المزارعين، وصلت الممارسة الآن أيضا إلى بوروندي المجاورة. وكان هناك ابتكار ناجح – أقر به بوصفه واحدا من "أفضل 18 ممارسة" فائزة خلال معرض ميلانو بإيطاليا لعام 2015، وهو الانتشار الأوسع للمعرفة المتراكمة من بوروندي ومدغشقر ورواندا من خلال مجموعة من أربعة أفلام تعليمية المستخدمة كأداة لتبادل المعرفة بين المزارعين.

الدروس المستفادة خلال فترتي التجديد الثامن والتاسع لموارد الصندوق

1- أعد الصندوق في عام 2011 وثيقة بعنوان التعاون بين بلدان الجنوب في نموذج أعمال الصندوق، حيث: (1) أبرز النهج اللامركزي والمرن والمتنوع للصندوق؛ (2) أقر بأن أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق تركز بشكل كبير على نقل المعرفة المتعلقة بالتنمية الريفية المراعية لمصالح الفقراء؛ (3) أشار إلى الحاجة إلى تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطة الصندوق. وخدم هذا النهج إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المؤسسة بشكل جيد خلال فترتي التجديد الثامن لموارد الصندوق (2010-2012) والتجديد التاسع لموارد الصندوق (2013–2015)، وقام الصندوق بتجربة أنشطة جديدة على المستوى المؤسسي في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك: المشاركة في أحداث مواضيعية واستضافتها وإعداد نُهج نموذجية لفهرسة ورصد أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق.

2- وفي الوقت نفسه، استفاد الصندوق أيضا من الجهود المبذولة للنظر فيما يمكن القيام به بقدر أكبر لتعزيز أدائه العام في تنفيذ أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى المؤسسي. وفي فبراير/شباط 2015، في سياق هيئة مشاورات التجديد العاشر لموارد الصندوق، التزم الصندوق بأنه سيقوم بما يلي خلال فترة التجديد العاشر للموارد: (1) ستشتمل 50 في المائة من جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية على نهج إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (2) سيعزز الصندوق رصد الأداء في مجال التعاون بين بلدان الجنوب. وفي عام 2015، حصل الصندوق على تعهد بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي في شكل مساهمات تكميلية غير مقيدة من حكومة الصين لاستخدامه في دعم أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق؛ وبالإضافة إلى ذلك، في مايو/أيار 2016، وقع الصندوق على مذكرة تفاهم مع الصين تحدد مجالات التعاون في المستقبل. وطوال عام 2016، في إطار صياغة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، انخرط الصندوق مع حكومات البرازيل والهند وإندونيسيا لتحديد مجالات الشراكة فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي يوليو/تموز 2015، عقد الصندوق مناقشة مائدة مستديرة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع ممثلي الدول الأعضاء والشركاء العالميين لتحديد كيف يمكن أن تتطور الوظيفة المؤسسية في الصندوق الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي عام 2016، أعد مكتب التقييم المستقل تقرير التقييم التجميعي عن الأنشطة غير الإقراضية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، الذي أصدر خمس توصيات للإصلاح. وبناء على هذه الفرص للتفكير، نشأت ستة دروس لتعزيز النهج المؤسسي للصندوق:

(1) **يمكن رفع مستوى الطموح في الصندوق فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على المستوى المؤسسي.** ففي السنوات الأخيرة، زادت مكانة أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع أنحاء العالم وزاد حجم الموارد المالية المخصصة لها. وفي سياق هذا النمو، أطلق شركاء الصندوق في مجال التنمية نُهجا جديدة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فقد أنشأت منظمة الأغذية والزراعة مرافق ممولة من الجهات المانحة لزيادة تدفق المساعدة التقنية عبر الحدود. ووسع برنامج الأغذية العالمي نموذجه بشأن مراكز التميز من البرازيل إلى الصين، وقريبا الهند. وأطلقت مجموعة البنك الدولي مرفقا جديدا بقيمة 15 مليون

دولار أمريكي للتعاون بين بلدان الجنوب، ومنتديات جديدة للحوار مثل منتدى الاستثمار في أفريقيا. وأطلق مصرف التنمية الأفريقي مرفقا للشراكة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع البرازيل، ويقوم صندوق تنمية المكسيك التابع لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية بتجربة تمويل تعهيد الجموع للتوفيق بين العرض والطلب لحلول التنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي هذا السياق، لا يزال هناك مجال ليعمل الصندوق في إطار ولايته وميزانيته المتواضعة من أجل "دفع المظروف" لإقامة شراكات جديدة (مع الدول الأعضاء، والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وغيرها) وابتكارات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(2) **يُنظر إلى تجربة الصندوق بشأن تيسير تبادلات الأقران بشكل جيد كما أنها راسخة؛ ويمكن الآن تعميق الأنشطة التقليدية لنقل المعرفة (من خلال التطبيق والتكيف وتوسيع النطاق وتنسيق أفضل بين المناطق) لزيادة أثرها.** فلدى الصندوق سجل حافل من الاستثمار في أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المبتكرة من خلال نوافذه بشأن المنح. وعلى سبيل المثال، حظيت العديد من المبادرات التي يمولها الصندوق في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بالترحيب من المجتمع الدولي، ومنها البرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية، وهيئة الزراعة الأسرية، وسوق الابتكارات الزراعية للمؤسسة البرازيلية للبحوث للزراعية. ووفقا لتقرير التقييم التجميعي لعام 2016، فإن هذه المبادرات "أظهرت نقاط قوة الصندوق في دعم تعلم الأقران بين المناصرين الريفيين وحلفائهم، وتوليد ما تعتبر ممارسات جيدة ونجاحات في عدد من الحالات." وبالإضافة إلى ذلك، فإن "احتمالات تحقيق الأثر يعتبر مرتفعا للغاية حيث تكون المنح متأصلة استراتيجيا في عمليات التكامل الإقليمية وهيئاتها الرسمية، أو على الأقل على صلة بها".

(3) **لا توجد منصة لتبادل حلول التنمية الريفية في المشهد العالمي للتنمية.** فخلال مناقشة المائدة المستديرة في يوليو/تموز 2015، أكد المشاركون عدم وجود منصة عالمية لتبادل الحلول والمعرفة في "الميدان الريفي." ويمكن أن يؤدي تطوير مثل هذه المنصة – موقع "eBay للمعرفة" في القطاع الريفي إلى إضافة قيمة للمجتمع العالمي من خلال توفير آلية موحدة لنشر حلول التنمية والوصول إليها. وأكدت إحدى توصيات تقرير التقييم التجميعي لعام 2016 هذه المسألة، مشيرة إلى: "يمكن تعزيز دور الصندوق كوسيط للمعرفة الريفية عن طريق تحسين نوعية المعرفة التي يقدمها وكميتها وإمكانية الوصول إليها، وخاصة استنادا إلى الثروة من الخبرات والحلول المولدة من شركاء الجنوب من المشروعات الاستثمارية التي يمولها الصندوق. ويتطلب ذلك إطارا تشغيليا متينا، وتعزيز قدرات الموظفين لرصد المعرفة، والتحقق من صحتها، وتجميعها، وإتاحتها بطرق تضمن النوعية والملاءمة وقابلية التكيف."

(4) **يمكن إعطاء المزيد من الاهتمام لتنوع الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الصندوق عندما يسعى إلى الاستفادة من فوائد أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.** وعلى وجه التحديد، فإن الصندوق يعمل على أنه: (أ) جهة بناء قدرات توفر الدعم (التمويل والموارد الأخرى) للمؤسسات العامة وغيرها – على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والقطري والميداني – لتعزيز قدرتها على تسخير وتوقع مشروعات تعاون بين بلدان الجنوب؛ (ب) وسيط يقود الجهود الرامية إلى تحديد وتعزيز ونقل وتشجيع تطبيق الحلول والتجارب المثبتة في مجال التنمية الريفية، والروابط مع القطاع

الخاص، والموارد المالية؛ (ج) مُنظم باستخدام مدى الوصول العالمي للصندوق واسمه كمنصة لتعزيز نُهج وابتكارات وشراكات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (د) جهة لتعبئة الموارد باستخدام موارده الذاتية لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والسعي إلى توجيه موارد أخرى (فكرية وبشرية ومالية) لتوسيع الانخراط في هذا المجال؛ (هـ) مُحلل للبيانات عن طريق إنشاء قاعدة أدلة لتقييم مساهمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة للتنمية.

(5) **هناك طلب ليوسع الصندوق وينوع دعمه للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، خصوصا بين البلدان متوسطة الدخل.** أقر تقرير التقييم التجميعي لعام 2016 بالمشروعات التجريبية المؤخرة للصندوق التي تقدم المنح لبعض البلدان متوسطة الدخل المهتمة بتبادل المعرفة المحلية، مع التركيز على دعمها في رصد وتجميع وتبادل خبراتها. وأشار تقرير التقييم التجميعي أيضا إلى فرص إضافية لدعم البلدان متوسطة الدخل، بما في ذلك: (أ) رسم الخرائط ونشر الفرص لحكومات البلدان متوسطة والشركات الخاصة للاستثمار في التنمية الزراعية في البلدان النامية؛ (ب) دعم الحكومات المهتمة بالاشتراك في الاستثمار في المشروعات التي يمولها الصندوق في بلد آخر.

(6) **هناك حاجة إلى تعميم عمليات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل كامل في جميع جوانب حافظة الصندوق.** وفي حين أن هذا التعميم بدأ خلال التجديد التاسع لموارد الصندوق، بإنشاء وظيفة على المستوى المؤسسي لتنسيق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتخصيص موارد بشرية ومالية للحفاظ على تدفق مستمر من الأنشطة، لاحظ تقرير التقييم التجميعي لعام 2016، أن "التعميم الاستراتيجي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرامج القطرية لا يزال في بدايته". وتطلعا إلى الأمام، أشار تقرير التقييم التجميعي إلى أن هناك مجالا لتحسين البنية المؤسسية للصندوق لتمكينه من: (أ) تحديد المجالات الرئيسية للطلب على أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مرحلة صياغة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (ب) النظر باستمرار في فرص التعلم المتبادل في المشروعات الإقراضية في مرحلة تصميم المشروعات والمنح؛ (ج) ربط التبادلات بين بلدان الجنوب، المدعومة من خلال منح إقليمية وعالمية، بجدول أعمال الانخراط في صياغة السياسات على المستوى القطري؛ (د) تتبع ورصد أنشطة ومبادرات التعاون بين بلدان الجنوب بانتظام أكبر. وقد يحتاج الصندوق إلى استكشاف إمكانيات لتحديد وتخصيص أموال إضافية لإنجاز هذه الأنشطة.

توصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق[10]

توصية مكتب التقييم المستقل	*تنفيذ التوصية*
1- توفير الوضوح المفاهيمي والتوجيه العملي على المستوى المؤسسي للدعم الذي يقدمه الصندوق في مجال التعاون بين بلدان الجنوب	صياغة وإكمال ورقة نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
2- تعميم التعاون بين بلدان الجنوب بشكل أفضل في البرمجة القطرية من خلال نهج منظم	تحديد خمسة مجالات للإصلاح لدعم تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (القسم ثالثا، تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الفقرة 49)
3- إعداد فهرس عن حلول التنمية الريفية بشكل منتظم توفير منصة للوصول إلى تلك الحلول	تحديد فهرس حلول التنمية الريفية كأداة رئيسية لتعزيز التوصيل بين الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية (القسم ثانيا، نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الفقرة 31)
4- الاهتمام بالمزيد من ترتيبات التنسيق داخليا والتعاون بين الشُعب	إنشاء فريق عامل مشترك بين الدوائر معني بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كعنصر رئيسي لمبادرة التعميم (القسم ثالثا، تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الفقرة 49(1))
5- مواصلة اتباع فرص للتعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بطريقة عملية على المستويين المؤسسي والقطري	الإقرار بالحاجة إلى تعميق التعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها كعنصر رئيسي من نهج الصندوق إزاء إقامة الشراكات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب (القسم ثانيا، نهج الصندوق إزاء التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الفقرتان 45-46)

[10] مكتب التقييم المستقل، *التقرير التجميعي للتقييم عن الأنشطة غير الإقراضية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب* (روما، الصندوق – يونيو/حزيران 2016).